الأمم المتحدة
S/PRST/2016/4
مجلس الأمن
Distr.: General
25 April 2016
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٦٧٥، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في سياق نظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويقر بأن الدول مسؤولة في المقام الأول عن القضاء على القرصنة والسطو المسلح في البحر.

”ويكرر مجلس الأمن، في هذا الصدد، التأكيد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به دول المنطقة في التصدي لخطر أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا ومعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات في المنطقة وشركائها.

”ويؤكد المجلس من جديد احترامه لسيادة الدول المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

”ولا يزال مجلس الأمن يساوره بالغ القلق إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا من تهديد للملاحة الدولية والأمن والتنمية الاقتصادية في دول المنطقة، ولسلامة البحارة وغيرهم من الأشخاص ورفاههم، وكذلك سلامة الطرق البحرية التجارية.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء عدد الحوادث المبلغ عنها ومستوى العنف الذي اتسمت به أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا منذ عام ٢٠١٤، ويدين بشدة أعمال القتل والاختطاف وأخذ الرهائن والسطو التي يقوم بها القراصنة الناشطون في خليج غينيا. ويدعو مجلس الأمن كذلك الدول في المنطقة إلى أن تتعاون، حسب الاقتضاء، على مقاضاة القراصنة المشتبه فيهم، ويدعو جميع الدول في المنطقة وجميع

الرجاء إعادة استعمال الورق

أصحاب المصلحة المعنيين إلى تكثيف جهودهم من أجل تأمين الإفراج الفوري والآمن عن جميع البحارة المحتجزين كرهائن في خليج غينيا وما حوله.

”ويشير مجلس الأمن إلى الصلة القائمة بين القرصنة والسطو المسلح في البحر والجريمة المنظمة عبر الوطنية في خليج غينيا، ويعرب عن قلقه من استفادة القراصنة من هذه الصلة.

”ويشدِّد مجلس الأمن على أهمية تحديد وجود أيِّ صلات ممكنة أو محتملة بين القرصنة والسطو المسلح في البحر والجماعات الإرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة على مساعدة الدول في المنطقة، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في وضع ترتيبات من أجل ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لمنع إسهام الإيرادات المتأتية من أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في تمويل الإرهاب.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق الضرر الذي يُلحق بجهود التنمية الاقتصادية وتدمير الهياكل الأساسية، ويحث على تقديم الدعم للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى وضع إطار دولي لمعالجة المسائل المتعلقة بسرقة النفط الخام والقرصنة والسطو المسلح في البحر.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تنفيذ نهج شامل بقيادة دول المنطقة لمواجهة خطر أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وكذلك الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، ومعالجة الأسباب الكامنة وراءها، وتعزيز كل من نظم العدالة والتعاون القضائي في المنطقة. وينوه مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة بهدف اعتماد التدابير المناسبة وفقا للإطار ذي الصلة المنشأ بموجب القانون الدولي من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر والتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات، وكذلك التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن البحريين.

”ويشدد مجلس الأمن على أن السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمور ضرورية لتهيئة الظروف اللازمة للقضاء بصفة نهائية على القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تنسيق الجهود على الصعيد الإقليمي أمر أساسي للتصدي لخطر القرصنة والسطو المسلح في البحر، ويلاحظ أيضا أن هناك حاجة إلى مساعدة دولية لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إعانة الدول الأعضاء التي هي بصدد اتخاذ

خطوات من أجل التصدي لأخطار القرصنة والسطو المسلح في البحر. ولذا يشجع مجلس الأمن المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، على تعزيز التعاون على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والدولي في مجال الأمن والسلامة البحريين في خليج غينيا.

”ويرحب مجلس الأمن بتنظيم مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات دول وسط أفريقيا وغربها بشأن السلامة والأمن البحريين في المجال البحري المشترك بينها، الذي عقد في ياوندي، الكاميرون يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويدعم العملية المنبثقة عن هذا المؤتمر، كما يرحب باعتماد مؤتمر القمة لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا ومذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في وسط أفريقيا وغربها، التي تشجع على تنفيذ مدونة قواعد السلوك بغية تيسير اعتماد اتفاق متعدد الأطراف يرمي إلى القضاء على الأنشطة غير المشروعة قبالة سواحل غرب أفريقيا ووسطها.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بإنشاء مركز التنسيق الأقاليمي في الكاميرون في عام ٢٠١٤ لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن السلامة والأمن ووضع إطار للتعاون بين المؤسسات وآليات التعاون الإقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، ويرحب أيضا بإنشاء المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، في بوانت نوار، جمهورية الكونغو، والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، في أبيدجان، كوت ديفوار، بغية تنسيق عمل مراكز التنسيق المتعدد الجنسيات، تنفيذا لمهمة مركز التنسيق الأقاليمي في مختلف المناطق، سعيا إلى إنشاء آلية التنسيق الإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح التي ستغطي منطقة خليج غينيا بأسرها. ويشجع مجلس الأمن الدول في المنطقة على توضيح الولاية التي أناطتها بهذه الهيئات والعلاقة بينها، من أجل تعزيز التنسيق والتعاون.

”ويشجع مجلس الأمن، في هذا الصدد، الدول في المنطقة والمنظمات الإقليمية، إلى جانب الشركاء الدوليين، على التفعيل الكامل لجميع الآليات الإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، بما في ذلك مركز التنسيق الأقاليمي والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا ومراكز التنسيق

المتعدد الجنسيات، في أقرب وقت ممكن، ويحث الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على مواصلة مساعدة دول خليج غينيا بالأموال والمهارات والتدريب والمعدات.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بالاجتماع الرفيع المستوى الاستثنائي بشأن مركز التنسيق الأقاليمي الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، في ياوندي، الكاميرون، والذي اعتمد وثائق مركز التنسيق الأقاليمي الذي يتوقع دخوله طور التشغيل الكامل بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦. ويشير مجلس الأمن إلى الحاجة إلى الموارد اللوجستية والمالية من أجل تنفيذ مشاريع وبرامج مركز التنسيق الأقاليمي، ويرحب في هذا الصدد باعتزام الاجتماع تنظيم مؤتمر للمانحين في ياوندي. ويشجع مجلس الأمن المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم لمركز التنسيق الأقاليمي.

”ويشجع مجلس الأمن دول خليج غينيا على وضع إطار قانوني إقليمي من أجل منع وقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر؛ ويكرر دعوته للدول في المنطقة بأن تقوم بتجريم القرصنة والسطو المسلح في البحر بمقتضى قوانينها المحلية، ومقاضاة مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، بما يتسق مع القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويكرر مجلس الأمن كذلك التأكيد على الحاجة الملحة إلى القيام، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالتحقيق مع الأشخاص الذين يحرضون على ارتكاب هذه الجرائم أو يقومون عمدا بتيسيرها، بمن فيهم الشخصيات البارزة في الشبكات الإجرامية الضالعة في أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر ممن يقومون بصورة غير مشروعة بالتخطيط لتلك الهجمات أو تنظيمها أو تيسيرها أو تمويلها أو الاستفادة منها.

”ويحث مجلس الأمن الدول والمنظمات الدولية، وكذلك القطاع الخاص، على تبادل المعلومات، حسب الاقتضاء، بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وعلى تعزيز التنسيق المشترك بشأن تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي.

”ويشجع مجلس الأمن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على تقديم الدعم إلى الدول والمنظمات الإقليمية في خليج غينيا، بتزويدها، بناء على الطلب وحيثما يتسنى ذلك، بالأفراد والأموال والتكنولوجيا والتدريب والمعدات للمساعدة في تعزيز قدراتها على الاشتراك في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة. وينبغي أن تشمل هذه القدرات تسيير دوريات مشتركة إقليمية فعالة وعمليات مشتركة لإنفاذ القانون في البحر وإجراء تدريبات مشتركة على مكافحة القرصنة البحرية والمراقبة الجوية وغير ذلك من

العمليات، وفقا للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن الدول في المنطقة والمنظمات الإقليمية على تعزيز الحوار والتعاون مع الشركاء الدوليين، بناء على الطلب وحيثما يتسنى لها ذلك، من أجل وضع وتنفيذ خطط عملها بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

”ويشجِّع مجلس الأمن دول خليج غينيا على مواصلة بناء قدراتها على تأمين المياه في المنطقة ضد القرصنة والسطو المسلح في البحر، ويحث الدول الأعضاء على أن تقدم العون، عندما تطلبه الدول في المنطقة وحيثما يتسنى لها ذلك، لمساعدة الدول على تحسين أعمالها المتعلقة ببناء الهياكل الأساسية البحرية وإدارتها، بما في ذلك الموانئ الساحلية ومحطات إمداد السفن وإصلاحها ومستودعات الوقود، فضلا عن التطوير الوظيفي، من أجل تعزيز قدراتها على تنفيذ عمليات بحرية مشتركة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأمين العام للدعم القوي المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعما للجهود التي تبذلها الدول في المنطقة من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر؛ ويشجع في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات دون الإقليمية، وفقا لولاية كل منها.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للصندوق الائتماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية، لما يبذله من جهود لدعم بناء القدرات في مجال الأمن البحري في غرب أفريقيا ووسطها؛ ويشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على أن تقدم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا وأن تقوم، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية وبناء على الطلب، بتقديم المساعدة إلى دول المنطقة بغية تطوير قدراتها الوطنية والإقليمية على تحسين الإدارة البحرية في المياه الخاضعة لولايتها؛ ومنع القرصنة والسطو المسلح في البحر، امتثالا للقانون الدولي.

”ويرحب مجلس الأمن بمبادرة الاتحاد الأفريقي إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا، في لومي، توغو، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي يهدف على وجه الخصوص إلى اعتماد وثيقة بشأن السلامة والأمن البحريين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ويشجع المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على المشاركة بنشاط في هذا المؤتمر ودعمه.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد للمساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية بالتشاور الوثيق مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن يواصل إطلاعه على المستجدات بانتظام، عن طريق تقريري الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، بما في ذلك بشأن تنفيذ الإجراءات المحددة في هذا البيان، ولا سيما التقدم المحرز في تنفيذ الآليات الإقليمية، والتنسيق الطويل الأجل في مجال الأمن البحري والإدارة البحرية والمجال القانوني البحري، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.“